

الجزائر: هل بدأ الحراك الشعبي في التفكك

وقيادات النظام الحاكم الذين تورطوا في نهب أموال الشعب وتحطيم مؤسساته المختلفة. ويبدو أن النظام الجزائري قد تمكن من الإبقاء على الجزء الأكبر من رموز النظام نفسه في سدة الحكم على نحو جعل الية المحاسبة التي يديرها بطريقة الخاصة مجرد مسرحية انتقائية يتلخص الهدف منها في إنقاذ النظام نفسه ورسكلته ثم فرضه مجدداً. في هذا الخصوص نجد الفصل الذي يتمسك بمواصلته الضغوط السلمي حتى تحقيق مطالبه يحذر من مغبة الدخول في الحوار غير المتكافئ مع رجال النظام، وبين الحراك الذي لا يملك إلا الساحات التي يتظاهر فيها أسبوعياً، حيث يؤكد هذا الفصل أن هذا النمط من الحوار سوف يبطل الهدف الرئيسي المتمثل في التغيير الجذري لبنية النظام ورموزه على مستوى مراكز السلطة وفي الجزائر العميقة، مما سيمكن، في تقدير هذا الفصل، النظام من تحقيق ما عجز عن تحقيقه بوتقلبة وجماعته وهو تقسيم الحراك الشعبي ثم إخماه.

الحوار الذي يريد فرضه يهدف إلى بناء ما يدعوه تبون بالجمهورية الجزائرية الجديدة، ولكن حقائق الواقع تقدم صورة أخرى للأهداف المسطرة والتي تتلخص في مقايضة قبول الحراك الشعبي بهذا النمط من الحوار بإشراك عناصر منه في الحكومة المقبلة، الأمر الذي يعني استخدام جزرة الحقائق الرئاسية في الحكومة والمناصب البرلمان ومجلس الأمة والمجلس الدستوري والمجالس العليا والسلك الدبلوماسي وغيرها من المناصب في الدولة كقطع لمسح الحراك الشعبي من المعادلة السياسية، وفرض الأمر الواقع على أحزاب المعارضة التي بدأت تظهر قبولها للحوار طمعا في نيل نصيبها من كعكة المناصب.

المحورية، وتناقض الأهداف وغيباب الوحدة الفكرية والعقائدية لدى فسيقساء الحراك الشعبي، واختراق النظام الجزائري لصفوفه، وعدم اتخاذ الانتفاضة الشعبية لإجراءات جديدة بموجبها يتم وقف تمرير الانتخابات الرئاسية التي جرت حسب السيناريو الذي رسمه لها النظام الجزائري، وعدم تشكيل تنظيم عصري للحراك الشعبي له قيادات منسجمة ومتكاملة في المدن والأرياف. والظاهر أن هذه العوامل قد أدت مجتمعة إلى توليد رجاسات نفسية لدى مكونات الحراك وأفضت إلى بروز نزعة التدمير الذاتي التي بدأت تفرز انشطار مكوناتها.

المواقف المتناقضة التي صدرت عن عدد من الناشطين في الحراك قد تؤدي إلى نتائج وخيمة بسبب التصعيد المنتظر للصراع بين المكون الرافض للحوار، وبين المرشحين بدعوة الحوار التي تقدم بها تبون

على ضوء هذا، يرى عدد من المحللين السياسيين أن المواقف المتناقضة التي صدرت عن عدد لا يستهان به من الناشطين في الحراك الشعبي قد تؤدي خلال الأيام القادمة إلى نتائج وخيمة بسبب التصعيد المنتظر للصراع بين المكون الرافض للحوار قبل تغيير بنية نظام الحكم برمتها ورحيل ما تبقى من رموزه عن المشهد السياسي الجزائري، وبين المرشحين بدعوة الحوار التي تقدم بها عبدالمجيد تبون فور الإعلان عن فوزه بالانتخابات الرئاسية وقبل تنصيبه رسمياً. وفي هذا الصدد يعتقد العارفون بتعقيدات الوضع الجزائري أن أي تطور سلبي لهذا الصراع بين نشطاء الحراك سوف يسفر عن إجهاض الانتفاضة الشعبية التي استمرت 42 أسبوعاً كاملة وبذلك سيسقط مشروع إنجاز التحول السياسي وإرساء الدولة الجديدة في الجزائر.

الملتفت للنظر أن الحراك الشعبي بكل فصائله لم يقدر حتى هذه اللحظة أن يذهب بعيداً عن عتبتين اثنتين، وهما عتية التخلص من العهدة الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتقلبة وجماعته، وعتية الضغط السلمي على مؤسستي الجيش والعدالة لمحاسبة فئة قليلة من رجال الأعمال الفاسدين

أزراح عمر
كاتب جزائري

بمجرد انتهاء الانتخابات الرئاسية وإعلان نتائجها النهائية، بدأت وسائل الإعلام الجزائرية التابعة للدولة والتابعة للقطاع الخاص، في تلميع صورة الرئيس الجديد، عبدالمجيد تبون، بتقديمه للمواطنين الجزائريين كمنقذ من الأزمة السياسية والاقتصادية الخائقة وكزعيم يتمتع بفتح سيحل عقدة الحراك الشعبي الذي ما يزال يلقى السلطات الجزائرية منذ انطلاق شرارته الأولى في 22 فبراير الماضي.

وفي الواقع فإن هذا النوع من الاختراع الإعلامي للقدرة الكلية للرئيس الجديد يتزامن مع بروز بعض مظاهر التصعد التي بدأ يعلن عنها أفراد محسوبون على الحراك الشعبي، وبعض أحزاب المعارضة، والملفت أن هذا الانحراف عن المواقف التقليدية للحراك بدأت نبرانه تمتد إلى النخب الثقافية التي تميزت في الغالب بالحياد، حيث كشف بعض المحسوبين على الساحة الأدبية والإعلامية الجزائرية عن سلوك داعم للنظام يتلخص في توجيه هؤلاء لرسائل حسن النية إلى الرئيس الجديد تبون. ما يعني في تقدير النشطاء في الحراك الشعبي الاعتراف به ضمناً والاستعداد للانضمام إلى طاقمه في مختلف أجهزة الحكم إذا وافق على ذلك. إلى جانب ما تقدم، هناك أيضاً تهديدات خطيرة أخرى على وحدة الحراك الشعبي منها خطر احتكار زعامة الحراك الشعبي بطرق ملتوية من طرف أشخاص معروفين يظهرهم في القوائم التي تعد في الكواليس وتوزع وسائل التواصل الاجتماعي، وهدف هؤلاء هو السيطرة على تمثيل الحراك والتموقع لتحقيق أغراض شخصية.

هناك أيضاً خطر الخطوات التي قام بها نشطاء محسوبون على الحراك نفسه وشكلت انقلاباً حقيقياً في مواقفهم السابقة، وتؤج هذا الانقلاب بالإعلان عن تشكيل المنتدى الوطني للحراك الشعبي دون اتفاق جميع مكونات الحراك، وقد عرف هذا الإعلان تطوراً دراماتيكياً حينما أعلن أعضاء هذا المنتدى عن استعدادهم للحوار مع الرئيس عبدالمجيد تبون بالتوازي مع إعلان بعض رؤساء أحزاب المعارضة عن استعدادهم للقيام بنفس الشيء. ويفسر الملاحظون السياسيون أسباب بدايات الانقسام داخل مكونات الحراك بعدة عوامل منها فشله في فرض المرحلة الانتقالية وبسط سيطرته على حكومتها وعلى مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية

حكام طهران في انتظار معجزة تجنبهم الانهيار



وطهران منذ ثورة 1979. بلغة أوضح، قدم أوباما سوريا هدية إلى آيات الله، كما سبق وقدم أسلافه العراق إليهم. ساهم الاتفاق النووي في توفير أموال طائلة دخلت الخزنة الإيرانية. إضافة إلى صفقة جرت في الس، لتبادل رهائن، تم على إثرها تحويل مبلغ 1.7 مليار دولار إلى طهران. أما الفائدة الأكبر فكانت في تطوير إيران لبرنامجها الصاروخي.

لهذا كله، وصفت الطريقة التي تعامل بها أوباما مع إيران بـ"الإغواء الاقتصادي". مقدماً آيات الله حوافز تشجعهم على الاعتدال. فإستراتيجية الإغواء هذه سبق أن جُربت وثبتت فشلها مع حكام بكين وموسكو، وهي ستفشل بالتأكيد مع حكام طهران.

اعتمدت الإدارة الأميركية في تعاملها مع إيران على نظرية إعادة تنظيم المنطقة بشكل شامل، وهي نظرية روج لها، روبرت مالي، وهو محام اميركي مختص في فض النزاعات، ومدير برنامج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية. كان مالي يظن أن بالإمكان إعادة تنظيم الشرق الأوسط من خلال دعم إيران كنفوذ معتدل. وكانت النتيجة أن كل ما فعلته الإدارات الأميركية هو تمهيد الطريق لإعادة إيران إلى حضن الشرعية، دون أن يكلف ذلك طهران شيئاً سوى اتفاق نووي خدعت العالم به. كل الإذلة في ما بعد تشير إلى فشل الحكم.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

النفوذ الإيراني في المنطقة بدأ في الانهيار، حسب تقرير أعده المعهد الأميركي للدفاع عن الديمقراطية، ويعزو التقرير أسباب الانهيار إلى الضغوطات التي تمارسها واشنطن ضد إيران، والتي حولتها إلى دولة ضعيفة وسحبت منها عناصر القوة.

قبل القبول بالنتائج التي أطلقها التقرير أو التشكيك بها، لا بد من تحديد العوامل التي أدت إلى توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة وأن الثورة الإيرانية واجهت العديد من التحديات، كان أولها الحرب مع العراق، بين عامي 1980 و1988. تلتها الثورة الخضراء احتجاجاً على تزوير الانتخابات التي جرت في 12 يونيو 2009، وأدت إلى فوز محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية. وكان آخر تلك التحديات احتجاجات شعبية اندلعت آخر عام 2017، لتستمر بشكل متقطع خلال العام 2018.

تجاوزت إيران هذه التحديات بفعل عوامل داخلية وخارجية، وقد تكون النقطة الأفضل للانطلاق هي عام 2003. في هذا العام شكّل إسقاط الأميركيين النظام في العراق المكسب الأول لحكام طهران؛ فدعموا لهم العراق على طبق من ذهب.

المكسب الثاني والأهم، هو فوز ببارك أوباما؛ تعاملت إدارة الرئيس الأميركي السابق بسذاجة منقطعة النظر مع حكام طهران، خاصة في فترة ولاية أوباما الثانية.

وسواء حدث ذلك بوعي، أو دون وعي، ساهمت تلك الإدارة في توسيع نفوذ إيران في المنطقة، والأسوأ أنها منحتها "غطاء شرعياً" تعمل من خلاله. الخطأ القاتل لأوباما أنه أراد الوصول إلى اتفاق مع طهران حول الملف النووي بأي ثمن. وهذا ما جاء على لسانه، وكتب على صفحته على موقع فيسبوك، مؤكداً أن أي انتشار محتمل للسلاح النووي هو من أكثر المسائل أهمية بالنسبة للأمن الأميركي. لهذا السبب يقول "تفاوضت الولايات المتحدة مع إيران في المقام الأول"، ويرجع البعض عدم تنفيذ أوباما تهديداته ضد سوريا، بعد أن اعتبرت إدارته استخدام دمشق السلاح الكيميائي في الغوطة تجاوزاً لخط أحمر، إلى حرصه على عدم إغضب طهران. وكان اتصال أوباما هاتفياً بالرئيس الإيراني حسن روحاني، في سبتمبر 2013، الاتصال الأول الذي يجري على هذا المستوى بين واشنطن

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

إلى اليوم لم تتكرس بعد السياسة الخارجية للرئيس التونسي المنتخب قيس سعيد على الشكل الذي تستتبعه رهانات المنطقة المستتعة. صمت القصر الرئاسي حيال الأحداث الأمنية والعسكرية والسياسية المستجدة في الملف الليبي، واكتفاء الرئاسة التونسية ببلاغات مُههمة وغامضة عقب اجتماعات مع مكوّن واحد من مكونات الحالة الليبية، يؤشّران لا فقط إلى تقصير في تحمل المسؤولية الوطنية حيال ملف داخلي أكثر منه إقليمي، بل أيضاً عن قصور في مستوى تحمل خطورة الوضعية وتدابيرها الممكنة. والحقيقة أن تعيين ثلثة من المستشارين الدبلوماسيين المعروفين بتجربتهم المباشرة في الشأن الليبي في قصر قرطاج، دون أن يُفصّل هذا التعيين إلى خطوات دبلوماسية عميقة يضع أكثر من نقطة استفهام حول أداء الدبلوماسية التونسية.

تمرّ ليبيا بوحدة من أصعب المراحل ومن أكثرها اكتشافاً إقليمياً ودولياً، فالأول مرة يأخذ التدخل الأجنبي طابعا رسمياً وتعلّناً، ولأول مرة يتجاوز المجلس الرئاسي نطاقه التنفيذي من خلال التوقيع على اتفاقية إعادة ترسيم المياه مع تركيا، دون اعتبار لحساسية

صمت قصر قرطاج حيال ليبيا

لمن تزد حروب الوكالة المعلنة في ليبيا، الوضع العسكري في تونس إلا خطورة والمشهد السياسي إلا تشردماً والحالة الاقتصادية إلا تدهوراً. وإن كانت عهدة الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي قد رسمت بطابع الفوضوية التي فرضت على تونس الانخراط في لعبة إقليمية كانت فيها تونس هي البندق والعجلة الخامسة، وإن كانت ولاية المرحوم قائد السبسي قد حُبرت برسم الهدوء والرصانة الكلاسيكية الرتيبة في مشهد إقليمي متحرك وهائج، فإن ملامح ولاية سعيد قد تشير إلى الحضور بالغياب، حيث تحضر القضايا بقوة الخطاب، ولكن دون تفعيل حقيقي في مستوى السياسات والاستراتيجيات، وعندما تستبق الدبلوماسية الأحداث فإنها تجني الثمار وفي أسوأ الحالات تتجنب السيناريوهات المخيفة، ولكن عندما يتملكها التردد وتفتوتها التطورات تصبح أسيرة لاجتاهاتها وفعاليتها

حال ما لم يؤضّل سعيد رؤية متكاملة للتعاطي مع الملف الليبي، بمنطق القبول بالواقع، ولم يبذل الجهد السياسي والاستراتيجي المطلوب لإخراج البلاد من محتنها العميقة. وهنا تتحمل الدبلوماسية التونسية جزءاً من المسؤولية حيال تدهور الأوضاع في ليبيا، حيث لم تتعامل مع الملف كأولوية أساسية، وفي الأوقات التي كان لا بد أن تأخذ زمام المبادرة كانت تتأخر رافضة أن تمشي بين حقول الأغام في الصحراء الليبية. صحيح أن الدبلوماسية التونسية في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي كانت وراة العديد من المنجزات في ما يخص جهود التسوية الليبية، ولكن الصحيح أيضاً أن لا بندا من بنود مدونة كاملة من التسويات المقترحة وجد طريقه للتطبيق والتفعيل على أرض الواقع.

الوضع، ودون سعي إلى احتواء الموقف عبر العودة إلى الفاعلين الإقليميين. الوضعية في ليبيا خطيرة وحساسة، لا فقط لأن المشهد العسكري متسارع ومتآزم، ولا أيضاً لأن ليبيا تفقد باطراد قرارها السيادي وسلطتها على ثرواتها الباطنية، بل أيضاً لأن التسوية السياسية تلفظ أنفاسها الأخيرة في البلاد، ولأن منطق المغالبة والاستقواء المسيطر على الخطاب السياسي للرفقاء الليبيين، سيفرض في المحصلة واقع الدولة الفاشلة والاستنهاض المستحيل. حيال هذا المشهد لا يبدو أن الرئاسة التونسية واعية بحجم المخاطر الاستراتيجية التي قد تنجر عن تحول ليبيا نهائياً إلى كرة من النيران الملتهبة التي تحرق أرضها وتشعل محيطها. فإن تحول دولة من سياق النظام إلى الفوضى، فهذا راجع بالضرورة إلى أهلها فقط، ولكن أن تتحول دولة من لاعب إلى ملعب، فهذا راجع إلى أهلها وجيرانها الذين سمحوا بتغيير استراتيجي في الوضع وباستخدام كافة القوى الإقليمية والدولية لإخراجها من الجغرافيا السياسية نحو جغرافيا الغزوات الباطنية.

دون استدرار لسردية طويلة تبدأ من وضع ليبيا تحت الفصل السابع في مارس 2011، فإن الحقيقة التاريخية تفرض القول بأن الجوار المغربي والأفريقي للبيبا تعامل مع التدخل الدولي

الوضع، ودون سعي إلى احتواء الموقف عبر العودة إلى الفاعلين الإقليميين. الوضعية في ليبيا خطيرة وحساسة، لا فقط لأن المشهد العسكري متسارع ومتآزم، ولا أيضاً لأن ليبيا تفقد باطراد قرارها السيادي وسلطتها على ثرواتها الباطنية، بل أيضاً لأن التسوية السياسية تلفظ أنفاسها الأخيرة في البلاد، ولأن منطق المغالبة والاستقواء المسيطر على الخطاب السياسي للرفقاء الليبيين، سيفرض في المحصلة واقع الدولة الفاشلة والاستنهاض المستحيل. حيال هذا المشهد لا يبدو أن الرئاسة التونسية واعية بحجم المخاطر الاستراتيجية التي قد تنجر عن تحول ليبيا نهائياً إلى كرة من النيران الملتهبة التي تحرق أرضها وتشعل محيطها. فإن تحول دولة من سياق النظام إلى الفوضى، فهذا راجع بالضرورة إلى أهلها فقط، ولكن أن تتحول دولة من لاعب إلى ملعب، فهذا راجع إلى أهلها وجيرانها الذين سمحوا بتغيير استراتيجي في الوضع وباستخدام كافة القوى الإقليمية والدولية لإخراجها من الجغرافيا السياسية نحو جغرافيا الغزوات الباطنية.

دون استدرار لسردية طويلة تبدأ من وضع ليبيا تحت الفصل السابع في مارس 2011، فإن الحقيقة التاريخية تفرض القول بأن الجوار المغربي والأفريقي للبيبا تعامل مع التدخل الدولي

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk